أمن الخليج: تحديات وصمود

حمد بن محمد آل الرشيد

ملخص

تعكس الحرب في صعدة باليمن النمط غير الشائع من النزاعات في تحليل نظرية العلاقات الدولية، أين تتداخل فيه طبيعة الفواعل والمدخلات، بشكل يدعو إلى التفكير بجدية في وحدات التحليل المناسبة. اشتهر التحليل الواقعي في التركيز على الدولة كفاعل وحيد في تحليل قضايا الأمن والنزاع، باعتبارها مصدرا للنزاع وفي نفس الوقت مصدرا للأمن وبناء السلم. لكن النزاعات من قبيل النزاع اليمني الداخلي نسبيا تتداخل فيه مستويات التحليل التي تمتد من الدولة إلى الجماعة إلى الطائفة إلى الانقسام العرقي أو الإثني. وبناءً عليه، يمكن تحديد مستويات التحليل في النقاط التالية:

1- الدولة.

2- النظام السياسي.

3- الجماعات (المذهبية والقبلية).

4- النظام الإقليمي.

Resume

The war In Saada at Yamen reflects uncommon type of conflicts in international relations theory, when interfere the nature of actors and several inputs which make us think seriously about adequate analysis units. Realist analysis focus on state as unique and important actor to explain the security and conflict issues as source of stability and instability in the same time. But in the Yamen conflict case, several analysis levels interferes and interplay in interdependence form, which expanding from state to the group to sectorial to ethnic division.

Depend on that, we can determine analysis levels as follow:

1. State.
2. Political system.
3. Groups (sectorial and ethnic)
4. Regional system.

توطئة

أحد أكثر المنظرين في مجال نظريات الأمن والإستراتيجية هو باري بوزان Barry Buzan الذي حاول في إحدى أحدث دراساته (1) طرح مقاربة منهجية لتحليل موضوعات السياسة الدولية والتي منها تحليل النزاعات الدولية. قسّم هذه المقاربة إلى فئتين: مستويات التحليل ومصادر التفسير. من الناحية الابستمولوجية، طرحت قضية مستويات التحليل في العلاقات الدولية

خلال الخمسينيات من القرن العشرين، كجزء من التأثير الواسع للحركة السلوكية، التي حاولت تطبيق منهجية العلوم الطبيعية الصارمة على العلوم الاجتماعية، وفي نفس الوقت كاتجاه مقابل لنموذج الواقعية/الواقعية الجديدة في التحليل. والهدف من وراء هذا النوع من التحليل هو استدراك المجالات التي لا تشملها الأطروحة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية خاصة إذا تعلق الأمر بالموضوع الجوهري للواقعيين وهو الأمن. فهم عند معالجتهم لموضوع الأمن أو كما يصطلحون عليه "بالسياسة العليا High Politics"(2) لا يركزون انتباههم على ما يجري داخل الدول، وإنما مستوى تحليلهم هو مركز على ما يجري خارج الدولة حيث الفوضى الدولية والمنافسة الأمنية والمأزق الأمني؛ وهذا يعني أن موضوعنا لا يقع تحت خيمة أجندة الأطروحة الواقعية كلية وإنما في جانب منه فقط.

في مقابل ذلك يوجد من المنظرين من يركز انتباهه على ما يجري داخل الدولة ولا يولي أهمية للموضوعات الأمنية أو السياسة العليا. فهم يبحثون في عمليات صناعة القرار (3) والتكامل الوظيفي(4) والسلم الديمقراطي (5)وغيرها. والإشكال هنا: أين يمكن تصنيف النزاعات الأهلية، وما هي مستويات التحليل المناسبة لها؟ وكيف يمكن التوفيق بين الأطروحات الواقعية وغيرها في تحليل مثل هذه النزاعات مادامت أن لها امتدادات خارجية؟

تفرض مثل هذه التساؤلات عقلا مفتوحا على المقاربات الأمنية المختلفة لانتقاء مفردات التحليل المناسبة، بسبب أن القضية الأمنية هي معنية بها الفواعل غير الدولة وأيضا الدولة وكذلك النسق الدولي والإقليمي المتسم بالمنافسة الأمنية الشديدة والفوضى. فعلى المستوى المحلي، توجد سلطة الدولة أو الحكومة التي تكافح من أجل البقاء، وحماية السيادة والنجاة من عثرة الدولة الفاشلة. في مقابل ذلك، توجد جماعات مختلفة تكافح من أجل أن يكون لها صوت تعبر فيه عن مصالحها وكياناتها المختلفة. التهديدات التي تواجهها الدولة متعددة، وأكثر تجلياتها النزاع المسلح مع المتمردين في صعدة؛ ومما عقّد من مستوى هذه التهديدات الوجود الإقليمي لليمن المفتوح على مناطق النزاع الملتهبة من جهة والدول الكبيرة التي تقوم سياستها الخارجية على المنافسة الأمنية وزيادة النفوذ الإقليمي (إيران وإسرائيل على وجه الخصوص)، مع ضعف واضح في القدرات العسكرية على المراقبة والسيطرة على الحدود، ومن ثم أصبحت دولة أكثر قابلية للاختراق الأمني والعطب من غيرها. مثل هذا التشخيص للوضع الأمني يجعلنا نعتمد بشكل كبير على مفردات التحليل للواقعية الجديدة من جهة، ومفردات التحليل للنماذج النظرية المنافسة لها. ومن هذه المفردات الفوضى الإقليمية والمنافسة الأمنية. وأكثر الواقعيين الجدد الذين ناقشوا هذه المفردات كنيث ولتز (6)وجون ميرشيمر(7).

تقضي فكرة الفوضى وجود نظام دولي مشكّل من مجموعة من الدول ذات سيادة لا توجد سلطة فوقها تفرض قراراتها عليها. وفي وضعية اليمن، توجد فوضى إقليمية بحيث أن دول المنطقة تميل إلى اختراق بعضها البعض من أجل كسب القوة على حساب بعضها البعض كوسيلة سهلة ومتاحة. ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بإيران. إذ تكمن مصلحة إيران في عدم استقرار اليمن، في خلق بؤرة نزاع جديدة لدول الخليج والولايات المتحدة التي تؤدي إلى إثارة النزاعات الطائفية داخل هذه الدول بشكل يمكّنها من الاستمرار في برامجها العسكرية النووية ويكون خصومها غارقين في الأزمات الأمنية الداخلية وغير قادرين على مواجهتها. خاصة في ظل ضمور المشكلة اللبنانية وأخذ المشكلة العراقية في الهدوء والاستقرار ولو بطيئا؛ ولم يعد أمامها مشكلة تجذب بها انتباه خصومها عن برامجها النووية. الدافع الخلفي وراء هذه السياسة هو المنافسة الأمنية الشديدة مع إسرائيل، على الأقل في الوقت الراهن، لأن المملكة العربية السعودية لم تقرر لحد الآن سلوك خيار التوازن الإستراتيجي مع إيران ومازالت إستراتيجيتها الأمنية العامة قائمة على دعم الحلفاء.

من ناحية أخرى، يتضمن مفهوم المنافسة الأمنية دخول الدول في تنافس من أجل كسب القوة الضرورية للدفاع عن أمنها القومي على خلفية حالة الخوف التي تتملكها ضد طرف معين أو مجموعة أطراف. وعندما نتحدث عن المنافسة الأمنية، فهذا يعني أننا في قلب الواقعية الهجومية التي يعتبر جون ميرشيمر أحد روادها. كسب القوة لا يجعل الدولة تركز فقط اهتمامها على

الطرق التقليدية في كسب القوة، وإنما يمكن أن تلجأ كذلك إلى إضعاف الخصوم أو نشر بؤر التوتر التي تساعدها على البقاء جانبا بينما تتورط الدول المنافسة لها في معالجة بؤر النزاع التي تقع ضمن مجال أمنها الحيوي كما هو حال المملكة العربية السعودية ودول أخرى بالنسبة للنزاع اليمني ذي الأبعاد المذهبية الخلفية. ومن المفارقات في النزاع اليمني أن التقت المصلحة الإيرانية مع المصلحة الإسرائيلية في نشوب هذا النزاع، على خلفية أن إسرائيل تنظر للنظام اليمني أنه معاد لها، وإيران تريد غطاء بديلا للعراق ولبنان من أجل جلب انتباه القوى الإقليمية والغربية إليه بالإضافة إلى الصراع المتفجر في أفغانستان.

من الناحية النظرية، يعتقد الواقعيون الجدد (8) أن للدول دور محوري في تحليل علاقات النزاع والحرب، باعتبارها مصدرا للأمن وفي نفس الوقت مصدرا للتهديد وهي الحقيقة المستمرة في النظام الدولي؛ وهذا صحيح إلى حد ما على عكس النظرية النقدية(9) المتطرفة التي عملت على تقويض أي دور للدولة خاصة فيما يتعلق بالأمن. على اعتبار أن بقاء الدولة واستمرار سيطرتها في مثالنا، تستفيد منه جميع الأطراف بما فيها المنخرطة في النزاع؛ ويجب ألا يتحول اليمن إلى دولة فاشلة. في نفس الوقت، يجب تأكيد أهمية النظرة المقابلة في التحليل لفهم ما يجري حقيقة داخل اليمن أو فهم الأبعاد الخلفية للنزاع. خاصة تلك الآراء التي طرحت من قبل أنصار فكرة توسيع وإعادة مفهمة الأمن وسط نماذج نظرية متعددة. على اعتبار أن هذه المقاربات تفيد في توسيع أفق الفهم لمصادر التهديد الخلفية وراء المصدر العسكري البحت المتمثل في التمرد الجاري في صعدة والحرب على القاعدة.

أمن الدولة: تقييم

تجد إستراتيجية أولوية أمن الدولة خلفيتها النظرية في أفكار الواقعية الجديدة: الدفاعية منها والهجومية، والتي تقوم على مجموعة من الافتراضات منها أن الدول أطراف وحيدة تتفاعل في بيئة دولية تتسم بالفوضى، وسلوك الدولة في خضم هذه الفوضى هو مركّز على البحث عن الأمن وتأمين البقاء القومي وحماية المصلحة الوطنية. الافتراض الآخر، أن السلوك الدولة هو نتيجة طبيعية لبنية النظام الدولي الفوضوي التنافسي، التي تدفعها نحو تفضيل المساعدة الذاتية في تحقيق الأمن وتأمين البقاء القومي على السلوك التعاوني، بمعنى أن النظام الدولي يشجع الدولة بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات في تأمين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين. وأنها فواعل عقلانية تنتقي إستراتيجياتها بعناية من أجل الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر. كما تنظر الدول إلى بعضها البعض على أنهم أعداء محتملين ومهددين لأمن بعضهم البعض، وبالتالي تسيطر علاقات ومؤشرات الريبة مما يؤدي إلى خلق المخاوف وعدم الثقة والمأزق الأمني، وهذه هي دوافع معظم سياسات الدول نحو كسب القوة واستخدام الحرب(10).

ويضيف جون بايلز John Baylis إلى الافتراضات السابقة، افتراض أن مبدأ السيادة سيحتم على الدول تطوير قدرات عسكرية هجومية للدفاع عن نفسها وتوسيع قوتها، مما يجعلها خطرا على بعضها البعض. فحالة الريبة الشديدة الموجودة بين الدول تؤدي إلى ضعف الثقة، ومظهر عدم ثقة الدول هو أنها لا تستطيع أبدا التأكد من نيات جيرانها، ولذلك يجب عليها دائما أن تكون يقظة. وهذا يعني أن مؤشر أمن الدول وضمانة بقائها القومي هو استعدادها المستمر للحرب. وذلك وراء خلفية السعي نحو الحفاظ على استقلالها وسيادتها. ونتيجة لذلك، سيكون البقاء القومي القاعدة الرئيسية التي تدفع وتؤثر في سلوكها نحو بعضها البعض (2)

كما يركز جون ميرشيمر (7) John J Mearsheimer وهو زعيم الواقعية الهجومية- من جهته، على فكرة أن سلوك الدولة هو نابع من خوفها من امتلاك الأطراف الأخرى للقدرات العسكرية بشكل يمكّنها من القيام بأعمال عدوانية ضد بعضها البعض. لذلك لا تستطيع الدول أن تكون واثقة نسبيا من نيات غيرها نحو أمنها ومصالحها الحيوية. هذا لا يعني أن الدول المجاورة بالضرورة تكون لها نيات عدائية أو الرغبة في اختراق أمن بعضها البعض، ولكن لا تستطيع الدول التأكد من ذلك مما يجعلها دائما في حالة خوف من بعضها البعض.

إذا أسقطنا هذه المفردات النظرية على حالة النزاع المتفجر في اليمن، نجد أن الهدف الأولي للحكومة اليمنية هو الكفاح من أجل البقاء القومي واستمرار الدولة. ومن المفارقات النظرية أن هذا الهدف لم يعد في الظروف التي تمر بها العلاقات الدولية في المنطقة حيوي فقط بالنسبة للحكومة اليمنية، وإنما هو كذلك أيضا بالنسبة لدول الخليج وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها القوة العالمية المنخرطة بشكل مباشر في مشاكل ونزاعات المنطقة: في العراق وأفغانستان. على افتراض أن البقاء القومي لليمن سوف يحول دون تحوله إلى بؤرة أخرى لنشاط القاعدة في المنقطة التي هي تحدي أمني مشترك بين الجميع من جهة، ومن جهة أخرى ألا تتحول اليمن إلى مجالا نشطا للنفوذ الإيراني في المحيط الخلفي لأمن المملكة العربية السعودية. في نفس الوقت، البقاء القومي لليمن لا يكبح الاختراق الأمني الإيراني المتزايد في المنطقة، ولكن هو بمثابة الإبقاء على الجبهة الجنوبية للأمن الخليجي صامدة أمام النفوذ الإيراني بعد انهيار البوابة الشرقية وهي العراق.

البقاء القومي للدولة –الذي اعتبره هانس مورجنتو(11) المصلحة الوطنية الأولية في السياسة الخارجية للدولة– اليمنية سوف أيضا يحول دون مد خطوط الإمداد اللوجستي للقاعدة بين إفريقيا (الصومال) ومنطقة الخليج وخاصة مناطق آبار النفط. وفي حالة تحوّل اليمن إلى دولة فاشلة، سوف ينتعش المناخ الطبيعي لنمو وعمل الخلايا النائمة للقاعدة في اليمن، التي في الحقيقة لديها خبرة كبيرة في مجابهة الأميركيين (إصابة البارجة الأميركية كول بأضرار جسيمة في 2004). وفي ظل هذه الظروف سوف يتحالف الأعداء بفعل وحدة الخصم، يتحالف القراصنة والشيعة والقاعدة ضد الخصم الواحد وهو الولايات المتحدة الأميركية ومن يقف في صفها. عندئذ تزداد فعالية العمليات الموجهة ضد الأمن الإقليمي للمنطقة، بفعل هذا التحالف، مثلما فعل القراصنة الصوماليون بخطوط التجارة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن. وهي —في الحقيقة– الفرصة التي تريدها القاعدة لإيصال الإمدادات إلى داخل دول الخليج وتفعيل نشاط الخلايا النائمة بفعل الطوق الأمني المفروض عليها. تجدر الإشارة إلى أن نشاط القاعدة في دول الخليج وخاصة السعودية لا يستهان به حتى ولو قلت كثافته، لأنها تعتمد على إستراتيجية القنص النوعي للأهداف.

من ناجية أخرى، نجد أن البقاء القومي لليمن هو مكبل أيضا بالتجربة الخليجية المؤلمة مع العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي. إذ أن هناك مخاوف تساور دول الخليج من أن يتحول دعم اليمن عسكريا في مواجهة المتمردين والنفوذ الإيراني إلى مصدر تهديد للأمن السعودي على وجه الخصوص؛ خاصة وأن هناك مناطق حدودية بين البلدين مازالت عالقة لم يتم الاتفاق حول ترسيمها. وربما هذه هي الخلفية التي جعلت وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي يعلن على الفضائية العربية يوم 2009/12/18، أن اليمن لا يطلب مساعدات عسكرية من دول الخليج وإنما هو بحاجة إلى مساعدات اقتصادية تنموية. لكن مع ذلك، لابد من البحث بجدية في صمود الجبهة الجنوبية للأمن الخليجي، خاصة أنها مفتوحة بحرية أمام الاختراق الأمني من قبل الجماعات الإرهابية أو الدول المعادية كإسرائيل أو المنافسة مثل إيران.

من الخيارات المطروحة إزاء هذا التحدي الأمني، تطوير إستراتيجيات متكاملة للتنسيق وجمع المعلومات والملاحقة لمصادر التهديد، وتطوير بدائل لفشل الجيش اليمني في تحقيق النصر. وهنا تطرح مخاطر استمرار الحرب، التي منها سرعة تكيف المتمردين مع الأوضاع الجديدة والتمكن من بناء أرضية سرية للتمويل وإدارة العمليات العسكرية ضد القوات العسكرية اليمنية، وكذلك توفير مصادر التمويل البديلة والآمنة. مثل هذه المخاطر، تحتاج إلى تنسيق إقليمي لاحتواء انتقال النزاع إلى مناطق أخرى وانتشار الفوضى وتهديد استقرار دول أخرى خاصة التي فيها طوائف شيعية.

النتيجة النهائية هي أن بقاء الدولة في اليمن قائما، ليست مصلحة وطنية فحسب وإنما هي مصلحة إقليمية خاصة بالنسبة لدول الخليج العربية؛ وذلك لضمان صمود الجبهة الجنوبية في وجه المد الشيعي المتزايد من جهة وتنامي عمل القاعدة الراديكالي من جهة ثانية والحولان دون فتح ثغرة كبيرة في الأمن الخليجي والسعودي منه على وجه الخصوص.

لكن هذه الاعتبارات الواقعية أو ما يتعلق بالسياسة العليا تبقى قائمة على قاعدة هشة ما لم يتم معالجة بعض المشاكل السياسية والاقتصادية على المستوى المحلي. وهذا يعني أهمية النظر إلى مدخلات البيئة المحلية في النزاع الدائر في صعدة التي هي مهملة بشكل كلي تقريبا من قبل المنظرين الواقعيين. والتركيز على هذه المدخلات يعني الالتفات إلى الخلفية النظرية المطروحة من قبل منظرين ينتمون إلى نماذج نظرية مختلفة مثل باري بوزان (1) الواقعي المخضرم وريشارد واين جونز وأندرو لينكلاتر Andrew Linklater (12) من النقدية الجديدة وأنصار الليبرالية الجديدة (10). كل هؤلاء يؤكدون على فكرة إعادة مفهمة الأمن بتوسيع أجندته لتشمل التهديدات غير العسكرية، وهو مستوى التحليل الثاني الذي نعالجه في النقطة الموالية.

مراجعة مضمون الأمن

ظهرت مطالب إعادة مفهمة الأمن Reconceptionalization of Security كاتجاه في نظرية العلاقات الدولية مضاد لنظرة الواقعية/الواقعية الجديدة التي تحصر مفهوم الأمن في بعده العسكري أو القوة العسكرية، حمله العديد من المفكرين على خلفية مصادر التهديد الجديدة ذات الخاصيات غير العسكرية. ظهور هذه المصادر الجديدة منذ أزمة الطاقة في عام 1970، انبثق حوار داخل حقل نظرية العلاقات الدولية قائم على مراجعة شاملة لمفردات الأمن المطروحة خلال الفترة السابقة. لكن ما يميز هذا النشاط الفكري أنه مشترك بين مفكرين في الدول المتطورة وآخرين من دول الجنوب يتزعمهم أنصار النظرية التبعية (13) من أميركا اللاتينية. تحمل هذه المراجعة في مضامينها الأبعاد الاقتصادية والبيئية والإنسانية كمصادر تهديد للحياة الاجتماعية ومناخ يعزز من نشوب النزاعات بين الدول وداخلها. مثل هذا المراجعة تتطلب تغييرا في مرجعية الأمن، من الدولة كمرجع نهائي إلى الفرد كمرجع نهائي للأمن كما طرح ذلك أنصار النظرية النقدية الجديدة. كما تتطلب إعادة مفهمة الأمن توسيع أجندته ليشمل التنمية وتغير المناخ والتجارة والاقتصاد وغيرها من الاهتمامات غير العسكرية كما أكدت على ذلك آن تيكنر J. J. Ann Tickner (14).

أحد أهم المراجعات لإعادة مفهمة الأمن هي المقدمة من قبل باري بوزان Barry Buzan، إذ قام بإدراج ضمن مفهوم الأمن التحرر من التهديدات البيئية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا يعني بالضرورة التعريف المتعدد لأبعاد للأمن لكن ضمن سيادة الدولة مما يؤكد وفاء بوزان لانتمائه النظري مع المرونة وسعة الأفق التي أبداها. على افتراض أن وجود الدولة القوية سوف يوفر الأمن للأفراد، في مقابل ذلك وجود الدولة الفاشلة سوف ينعكس بشكل قاس على الحياة الاجتماعية للأفراد في شكل مجازر وإبادة جماعية وحروب أهلية وطائفية وعرقية. وهي المخاوف الحاضرة اليوم بقوة في البيئة اليمنية، بحيث أن مخرجات التمرد في صعدة لا تخدم جميع الأطراف وإنما في حقيقة الأمر تضعف الجيش وتؤدي إلى تآكل الموارد الاقتصادية والبشرية وانحطاط في حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية على الشكل الذي رأيناه في العراق بعد حل مؤسسات الدولة الأمنية من قبل الحاكم الأميركي بول بريمر عام 2003. ومن ثم لابد ألا يفتح الباب حتى لمجرد الوساطة بين الطرفين أو المفاوضات أو ما إلى ذلك لأنها دعاوى مظللة. كما أن الحوثيين لا يستطيعون خلق وضع حزب الله في المعادلة اللبنانية أو وضع حماس في المعادلة الفلسطينية داخل اليمن لعدم وجود عدو واضح؛ ومن ثم هي معركة خاسرة على كل المستويات.

لكن في نفس الوقت لا يعني التأكيد على الحل الأمني وأولوية بقاء الدولة، الاعتراف بأن ذلك كاف لجلب الأمن إلى اليمن. إذ أن فكرة توسيع أجندة الأمن لتشمل التهديدات غير العسكرية كما هو الحال في منطقة جنوب اليمن مفيدة في خلق يمن آمن ومستقر وتوفير الاستقرار للمنطقة ككل. وهذا يعني الانتباه إلى مطالب الجماعات والأحزاب في الجنوب ذات الطابع السياسي والاقتصادي، ولا يتم ذلك إلا بإجراء حوار شامل حول إعادة هيكلة النظام السياسي وطريقة الحكم وضرورة المشاركة السياسية لجميع الأطراف في الحكم وحل مشكلة توزيع الثروة. على افتراض أن الروابط السياسية القائمة على تقديم رشاوى إلى زعماء القبائل، لا تصمد طويلا أمام مطالب أغلبية الناس الذين يعانون من الفقر والبطالة وفقر التعليم وعدم توفر المياه النظيفة وضعف

العناية الصحية وتخلف التنمية الاقتصادية وغيرها. بصفة عامة، لا يستقر اليمن بشكل حقيقي إلا عند الالتفات إلى الأجندة التي نادى بها أنصار إعادة مفهمة الأمن. أما السيطرة على الحكم من قبل فئة واحدة وانتشار الفساد بلا حدود بين الأفراد الذين يحيطون بالسلطة، فإن ذلك هو مصدر التهديد الحقيقي للاستقرار داخل المنطقة ويستغل بطريقة بشعة من قبل المتمردين. مع التأكيد على أن هذه الأجندة تنفذ تحت سيادة الدولة وبقائها القومي، لأنها المجال الأكثر مناسبة للتحاور مع الجماعات المختلفة والتفاعل بطريقة سلمية؛ وهذا يعني من الناحية المرجعية النظرية الجمع بين أولوية الدولة ثم الفرد. بمعنى آخر، أن يتم تحت خيمة بقاء الدولة، الاهتمام بالإنسان والحد من المعاناة التي لا تسعها الموارد الذاتية لليمن، وإنما يجب أن تساعد فيها القوى الإقليمية المرتبط أمنها مباشرة بالاستقرار الأمني داخل اليمن وهي دول الخليج ككل. تقدم هذه المساعدات وفق المنهجية المطورة عبر المؤسسات الدولية التي تملك خبرة في تقديم المساعدات، لئلا تقع هذه المساعدات في يد نفس الفئة وبالتالي تقوية فئة على أخرى وهو الوضع غير المساعد على تثبيت الأمن.

تقرير إستراتيجية الأمن الموسع للتهديدات غير العسكرية، يعكس في حقيقة الأمر الإخفاق في اندماج الجماعات الاجتماعية المختلفة في العملية السياسية وليس فقط وجود الاعتداءات الخارجية. وبالتالي التحدي ضد الهجوم الخارجي ليس هو تمثيل ملائم للأهداف الأمنية، ولكن انعدام الأمن الداخلي هو أعظم تهديد، وهو الخاصية الجوهرية للوضع داخل اليمن سواء في منطقة الجنوب أو في منطقة صعدة. فالنظام السياسي على مدار خمسة عشر سنة لم يستطع أن يجسد روح الوحدة اليمنية بأن يدمج الجماعات المختلفة في اللعبة السياسية، في مقابل ذلك لم تندفع الجماعات الجنوبية مرة أخرى إلى العمل العسكري بسبب كبح التجربة المؤلمة في حرب عام 1994. ولكن حدث ذلك في صعدة، بحيث أدى عدم الاندماج في النظام السياسي إلى ظهور التمرد العسكري. ولذلك على المستوى السياسي، لابد من إعادة مراجعة آليات العمل السياسي وتقسيم السلطة؛ ليس بالضرورة أن تكون الآن تحت ضغط المتمردين وإنما التفاهم مع الجماعات المختلفة على مهلة كافية لإبداع طرق جديدة لكيفية مشاركة الجميع في السلطة والتعبير عن آرائهم وإيديولوجيتهم. تعبر مثل هذه الإجراءات أيضا عن المعنى الواسع للأمن التي تشمل التهديدات للقيم والهويات.

فإذا أخذنا دول الجنوب —واليمن إحدى الأمثلة الحية–، نجد أن النزاعات الداخلية هي أكثر الاهتمامات التي تشغل صناع القرار في هذه الدول وليس الأسلحة الإستراتيجية أو الردع النووي أو الأحلاف العسكرية. وهذا يعني أن دول الجنوب تعاني من الفشل في الاندماج الاجتماعي والسياسي والثقافي للكثير من الكيانات والهويات الفرعية، وهذا الفشل ناجم بالدرجة الأولى عن الحرمان الاقتصادي والفقر وغياب الحاجات الأساسية للحياة الإنسانية الكريمة. وبدوره الحرمان الاقتصادي والتهميش الاجتماعي يخلقان مناخ ظهور تهديدات غير مشابهة لنظيرتها الموجودة في الدول الغربية. فتظهر معادلة جديدة للأمن تتمثل عناصرها في تصاعد التهديدات الأهلية ويقابلها دفاع مستميت من قبل الدولة على بقائها بواسطة أدوات الإكراه التي تملكها، بشكل يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري والتجنيد الأمني وعسكرة المجتمع. عندئذ تتحول الدول من المصدر الرئيسي لإنتاج الأمن —كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية– إلى التهديد الرئيس لعدم الاستقرار كما هو جاري في اليمن على سبيل المثال.

إن الذي يصعّد التهديدات الأهلية هو حالة الحرمان الاقتصادي التي تعاني منه طبقة واسعة من المجتمع اليمني وكذلك التهميش الاجتماعي والسياسي بحيث أن في الشمال ظهرت الطائفة الزيدية لتعبر عن هويتها الفرعية بقوة السلاح، وفي الجنوب تنامت مشاعر الانفصال النائمة جراء الشعور بعدم الانتماء إلى الوطن الواحد ويعكس في نفس الوقت الإخفاق الملحوظ في تحقيق الاندماج الاجتماعي لجميع مكونات الجميع بحيث أصبح قطاع كبير من المجتمع خارج النسق السياسي والاقتصادي الذي تديره الحكومة والنظام السياسي ككل. فبدلا من أن يصبح المجتمع عبارة عن سلسلة طويلة من التفاوض السلمي على الوظائف

والحاجات كما يطالب بذلك أنصار النظرية الوظيفية الجديدة (15)،تحول إلى فضاء مفتوح للصراعات يصعّب يوما بعد يوم التنبؤ بمخرجات هذا الصراع على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي.

إن ما يؤكد على دور الحرمان الاقتصادي والتهميش الاجتماعي في خلق مناخ النزاعات الأهلية، ظهور القاعدة في الفترة الأخيرة من شهر ديسمبر 2009 كطرف فاعل في ما يجري في جنوب اليمن امتد تأثيرها إلى داخل الولايات المتحدة عن طريق محاولة الشاب النيجيري عمر الفاروق عبد المطلب تفجير الطائرة الأميركية في ديترويت يوم 2009/12/28، كرد فعل من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على ما ادعوه بقصف أميركي لمواقعهم في أبين يوم 2009/12/25.

الموقف الذي عليه اليمن اليوم سوف يدفع الحكومة إلى مزيد من العسكرة من أجل البقاء القومي وهو خيار عقلاني لكنه غير ناجع لوحده في معالجة الأزمة، لأنه سوف يستوعب مصدرا واحد فقط من مصادر التهديد وهو الجانب الأمني ويهمل باقي مصادر التهديد المتمثلة في الفقر والتهميش وتخلف التعليم وتردي الخدمات الصحية وندرة المياه النظيفة وغيرها. فإذا استطاعت الحكومة أن تحتوي التهديد العسكري للحوثيين في الشمال (وهو احتمال لازال مستبعدا لحد هذه اللحظة يناير 2010)، فكيف تتصرف مع مطالب الحراك الجنوبي التي في معظمها ذات طابع سياسي. وسوف يكون من الخطأ الفادح الاعتقاد بأنها بالإمكان تجاهل مثل هذه المطالب مادامت الضغوط الدولية غائبة. لأنه سوف تتصاعد مع مرور الزمن إلى عنف مسلح يقوده طرف غير قابل للحوار إلا بإسقاط الحكومة في صنعاء والمتمثل في القاعدة. تجاهل مطالب الجنوب في الحقيقة هو رغبة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، باعتباره الشرط الذي يوجد المناخ المساعد على تجنيد المقاتلين الجدد في صفوفها. في نفس الوقت، يجب على الحكومة ألا تستقوي على مطالب الحراك الجنوبي بالتأييد الأميركي والدولي لها وبالمساعدات الأمنية واللوجستية والاقتصادية التي تتلقاها من واشنطن ولندن التي سوف تتصاعد بعد حادثة محاولة تفجير طائرة ديترويت بالولايات المتحدة. لأن ذلك سوف يعزل الحكومة محليا عن شعبها والقبائل التي تؤيدها ويتقلص نفوذها تدريجيا إلى العاصمة كما هو الوضع بالنسبة للحكومة الأفغانية التي لا يتجاوز نفوذها العاصمة كابول وفي بعض الأحيان حتى الحزام الأمني للعاصمة يخترق بشكل خطير.

لذلك كما رأت آن تيكنر J. Ann Tickner، (14) أن مضمون الأمن القومي يجب أن يوسع ليشمل مفاهيم تأمين أنظمة الغذاء والصحة والمال والتجارة. الحقيقة من وجهة نظر أيضا ابن خلدون (16) أن ندرة الغذاء والحياة الصعبة للناس تدفع نحو الميل إلى الحرب وتقوّي دافعية السلوك القتالي لدى الفرد. لذلك لتثبيت السلم الأهلية داخل اليمن لابد من تطوير شروط الحياة المدنية وتوفير الحاجات الأساسية التي تخلق لدى الناس معنى للحياة السلمية والبقاء الآمن ويزداد التعلق بالمستقبل.

في مستوى آخر للتحليل، واعتمادا على الأرضية التي طرحها باري بوزان حول منهجية تحليل النزاعات الدولية، يمكن النظر إلى النزاع في اليمن وتداعياته الإقليمية، من خلال مصادر التفسير التالية:

1- مصدر قدرة التفاعل، تعرف بشكل عام كمستوى للنقل والاتصال وقدرة الأطراف على التفاعل ضمن نظام معين. كما تتضمن قدرة التفاعل على نماذج وشدة التفاعل الممكنة داخل أي وحدة نظام فرعي مفترضة في موضوع التحليل، مثلا، معرفة حجم تنقل الأفراد عبر شبكة الاتصال وحجم البضائع والمعلومات التي يمكن نقلها وعبر أي مسافة وبأي سرعة وما هي تكاليف ذلك؟ عندما يتم إسقاط هذه الوحدة التحليلية على المشكلة اليمنية، نجد أن شروط التفاعل سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي لا تستجيب لمتطلبات الأمن والاستقرار بحيث أن الكثير من وحدات التفاعل تعمل خارج دائرة التفاعل الإيجابي؛ وأكثر تجليات ذلك السلوك غير المندمج للأطراف الفرعية ضمن القواعد المحددة من قبل الدولة القومية. هناك مطالب بالانفصال في الجنوب، ومتمردون طائفيون في الشمال، وراديكاليون يريدون تغيير قواعد اللعبة تماما وهم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. أما التفاعل على المستوى الإقليمي فهو إما يأخذ الشكل المناهض والسلبي مثل الدور الإيراني في دعمه للحوثيين أو الشكل الضعيف والمتمثل في غياب الدعم الخليجي والعربي لليمن للبقاء صامدا أمام التحديات الأمنية الخطيرة.

2- مصدر البنية، تعني الشكل الذي تنظم بواسطته الوحدات داخل النظام. كما يركز مفهوم البنية على كيفية اختلاف الوحدات من واحدة لأخرى، وكيف تنظم داخل النظام، وكيف تبقى في علاقة الواحدة مع الأخرى من حيث قدراتها. بالنسبة لمتغير البنية في الحالة اليمنية، نجد أنها غير مسؤولة محليا عن إنتاج المخرجات المرغوبة بسبب العيوب الوظيفية (وفق التشخيص النظري لروبرت ميرتن) (17) التي تعاني منها وبدورها تحول دون إنتاج الوظائف المتوقعة كما يعتقد الوظيفيين الجدد (4). وإحدى العيوب الوظيفية التي يعاني منها النظام السياسي اليمني هي غياب المرونة والانفتاح الذي يجعلانه أكثر قدرة على احتواء الجماعات الفرعية سياسيا واقتصاديا وثقافيا. مثل هذا الانغلاق والتصلب، جعل الكثير من الجماعات الفرعية خارج اللعبة السياسية وخارج عملية التفاعل السلمي؛ بحيث يؤدي بطريقة أو بأخرى بها إلى العمل كعيب وظيفي داخل النظام الاجتماعي ككل. مثل هذا النظام –من منظور تالكوت بارسونس- (18) لا يستطيع أن يحقق التكامل الداخلي ويصبح عرضة للصراعات المحتدمة المفضية إلى النزاعات المسلحة.

أما بالنسبة للبنية على المستوى الإقليمي فينطبق عليها تشخيص كنيث ولتزKenneth Waltz بأنها "بنية فوضوية"، وليس تشخيص إرنست هاس Ernst Hass (19) بأنها "بنية متكاملة وظيفيا". تبدو ملامح الفوضى في البنية الإقليمية من خلال النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، والمنافسة الحادة بين السعوديين والإيرانيين على منطقة الخليج ككل، ويحيط بهذه الدائرة النفوذ الأميركي والإسرائيلي من خلال بوابة العراق وأفغانستان. عندما تتفاعل الدولة ضمن بنية هذه هي خاصياتها، فإن أكثر الاحتمالات التي يضعها الواقعيون الجدد (7) هي المنافسة الأمنية (مع الآخرين) والمساعدة الذاتية (الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن)، لكن مع غياب القدرات الاقتصادية والموارد المالية الكافية لمثل هذه الأشكال من التفاعل يؤهل اليمن لأن يكون نموذجا للدولة الفاشلة. وهنا يجب أن يكمن تركيز أصدقاء اليمن، بالعمل على احتواء مصادر التهديد غير العسكرية لليمن من أجل تحقيق الدمج السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي لأولئك الذين يقفون على هامش الصراعات وينتظرون من يجندهم، ولأولئك الذين يحملون مطالب سلمية من أجل إشباع الحاجات التي يفتقرون إليها.

3- العملية كمصدر، تحدد بشكل عام بواسطة التفاعلات بين الوحدات، خاصة الأنماط المستمرة من هذه التفاعلات. كما تركز العملية على كيفية تفاعل الوحدات الواحدة مع الأخرى ضمن قيود قدرة التفاعل والبنية، وخاصة تركيزها على الأنماط المستمرة لديناميكيات التفاعل(1). الجانب المفيد في هذا المتغير، هو المساعدة على التنبؤ بمخرجات السياسة في أي بيئة عبر معرفة أو تحديد مكونات عملية التفاعل. فعلى سبيل المثال، إن استمرت الحكومة اليمنية في التعامل مع مطالب الجنوب عبر التجاهل وتجميد حركة التفاعل الإيجابي أو تأجيله وعدم وضع آفاق لها، فإن المخرجات الطبيعية هي مزيد من التصعيد للنزاع والتقدم نحو الهاوية. على عكس عندما تكون عملية التفاعل تسير باتجاه الخروج من النفق ووضع أمل للحل، فإن المخرجات سوف تكون بناءة ووظيفية وتعمل باتجاه الاستقرار الأمني وتحييد قطاعات كبيرة من المجتمع من مجال عمل القاعدة العسكري المناهضة للمنطقة ككل.

من الناحية المنهجية التحليلية للنزاعات الحديثة، فإن اقتراحات باري بوزان Barry Buzan (1) تحمل العديد من الخاصيات المشرقة التي على رأسها إضافته إلى جانب الدول، فواعل أخرى مثل الجماعات الاجتماعية الفرعية والأفراد وغيرها من الفواعل التي أصبحت تؤثر على شكل العلاقات الدولية الذي يسيطر في النظام الدولي. ففي مثال اليمن، لا يمكن الاعتماد على الحكومة اليمنية كناطق باسم الدولة، في فهم الوضعية الحقيقية للمشكلة الأمنية، لأن ذلك سوف يقودنا إلى ترك ثغرات كبيرة في فهمنا. والدليل على ذلك أن المشكلة أصبحت تؤثر إقليما باشتراك القوات السعودية في عمليات قتال غير تقليدية، وتؤثر دوليا بوصول تأثيرها إلى الأراضي الأميركية عن طريق الشاب النيجيري عمر فاروق عبد المطلب الذي حاول تفجير الطائرة الأميركية في ديترويت؛ والذي تشير التحقيقات الأولية أنه تم تجنيده من قبل القاعدة في اليمن. إذن في مشكلة واحدة، لدينا عدة أطراف

متفاعلة: الدول (اليمن، إيران، السعودية، الولايات المتحدة)، والجماعات (الحوثيون، القاعدة في جزيرة العرب، وأحزاب الحراك الجنوبي)، الأفراد (الصحفيون، الكتاب). والحقيقة أنها الفكرة النظرية التي أكد عليها أيضا أندرو لينكلاتر (2) Andrew Linklater عندما حاجج موقف الواقعية الجديدة من العلاقة بين الوحدة والبنية، ودعا إلى إعطاء دور لوحدات أخرى غير الدول في ديناميكيات البنية، مثل الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة أو تلك المدافعة عن البيئة أو المدافعة عن حقوق الإنسان.

المراجع والمصادر:

1.Barry Buzan, "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: 4.9-90Cambridge Polity Press, 1995), pp. 1

.John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The 2 Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis .61-260 .and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp

.Jerel A. Rosati, "A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy," in Foreign Policy 3 Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), pp. 49-50.

4..J. S. Nye, « Comparing Common Markets : A Revised Neo-Functionalist Model, » International Organization 24 (Autumn 1970): 796-810

5.Michael W. Doyle, "Liberalism and World Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 262-85.

6.Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

7..John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 04 - 15.

8.Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 154-78.

7.Richard Wyn Jones, 1999, Security , Strategy, and Critical Theory, Neo York: Lynne Rienner Publishers, Inc, Internet. Available from file://A:/ Security, %20 and %20 Critical%20Theory%20Chapter%201. Htm; accessed 22/08/2004.

8.Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), .861 .p

9.Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace. Fifth Edition, New York: Alfred A Knof, 1978m P: 4-15.

10.Andrew Linklater, "Neo-realism in Theory and Practice," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), . 64-245pp.

11.Steven L. Lamy, “Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism,” In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 183.
12.Chris Brown, “Development and Dependecy,” In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter .5 -64(Publishers) Limited, 1985), pp. 6
13.J. J. Ann Tickner, “Re-visioning Security,” In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 177-178.
14.Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. .96Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 384-
15.عبد الرحمان بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، 7أج. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992)، 1: 154 – 60.
16.علي عبد الرزاق جلبي، الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع (د. م.: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص ص. 190 . 217.
17.ريتشارد كليز وآخرون، نظرية الثقافة، تر. علي سيد الصاوي، مر. وت. الفاروق زكي يونس (الكويت: مطابع الرسالة، 1997)، ص ص. 295- 309.
.Enst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of 18 -35.24Pretheorizing,” International Organization 24 (Autumn 1970): 6